الامريكية على لسان جيمس أكينز السفير الامريكي في جده الذي أعلن في اجتماع لغرفة التجارة العربية ــ الامريكية في شيكاغو انه « لولا السعوديين لكانت أسعار النفط العالمية أعلى بنسبة ٥٠ في المئة عما هي عليه الآن » . وأضاف : « ان السعوديين أرادوا خفض أسعار النفط لكنهم لم يتلقوا تأييدا لمطلبهم من الدول الاخرى الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للنفط « أوبك » »(١٥).

ثالثا : انطوى خطاب الرئيس الامريكي كذلك على اشارات تحذير ونصح مبطنة بالتهديد الى تلك الاقطار المتأرجحة بين الموقف الوطني الصلب الذي تقفه الجزائر والعراق وليبيا وبين الموقف السعودي ــ وهي أقطار مثل الكويت وأبو ظبي والبحرين وأندونيسيا الخ ... ــ وهذا ما عناه الرئيس الامريكي حين قال : « ان الخطر واضح وقاس ، ولكنني على أي حال متفائل ، ففوائد التعاون واضحة كما أن أخطار المواجهة واضحة ، وهذا ما يجعلني متفائلا ومتشائما في آن واحد »(١٦). واقع الامر أن حملة التهويل والتخويف هذه التي شنها الرئيس الامريكي وبطانته موجهة بالدرجة الاولى الى مثل هذه الاقطار المتأرجحة بين بين نظرا لطبيعة بنيتها السياسية وأوضاع الفئات الحاكمة فيها والتي تجعلها عرضة للتهويل والتخويف من دولة لهـا سجلها الحافل بعمليات الابتزاز والعدوان الخالي من كل روح بالمسؤولية . فهذه الاقطار هي حلقة الضعف الاساسية في منظمة الاقطار المصدرة للنفط واليها وجه الرئيس الامريكي سهامه التهويلية على أمل أن تخاف وتضطرب فتذعن للمطالب الامريكية الابتزازية . والمأمول في هذا الصدد ألا يكون اعلان وزير المالية والنفط الكويتي بأن سعر « اعادة الشراء » لنفط حصة المشاركة الكويتية اعتبارا مـن ١٩٧٤/١٠/١ سيكون ١٠ر٤٧ دولارا للبرميل بدلا من ١٠ر٩٥ دولارا للبرميل(١٧)، وهو الاعلان الذي جاء بعد خمسة أيام فقط من خطاب الرئيس الامريكي ، أول مظاهـر الخضوع للتهديدات الابتزازية الامريكية . فمعلوم أنه منذ بدأ العمل « باتفاقيات المشاركة » عـام ١٩٧٢ ، وهي الاتفاقيات التي بدأت بمشاركة الحكومة بحصة ٢٥ ٪ من شركة النفـط العاملة في أراضيها جرى العرف على أن شركة النفط العاملة لها الاولوية في أن تشتري مـن الحكومة حصتها من النفط أو كميات من هذه الحصة على أن يحتسب سعرها على أساس ٩٣ ٪ من السعر المعلن الذي يساوي ١٤٠ ٪ من السعر الذي يتم الاتفاق عليه بين الحكومات المنتجة وشركات النفط العاملة على أنه سعر السوق للنفط الخام . ولكن في شهر تموز الماضي أصرت الحكومة الكويتية على احتساب سعر كميات من النفط مقدارها ٧٠٠ ... برميل في اليوم رغبت شركتا « غلف أويل » الامريكية و« بريتيش بتروليوم » البريطانية المالكتان لشركة نفط الكويت بشرائها على أساس ٩٤ر٨ ٪ من السعر المعلن بدلا من ٩٣ ٪ من السعر المعلن فقط(١٨)، ولكن اعلان وزير المالية والنفط الكويتي بتخفيض سعر « اعادة الشراء » من ١٠ر٩٥ دولارا للبرميل الى ١٠ر٤٧ دولارا فقط يعني الرجوع الى نسبة ٩٣ ٪ ، وهذا يكتسب أهمية خاصة نظرا لان المراجع الرسمية الامريكية والبريطانية كانت قد أثارت في حينه ضجة كبيرة حول رضوخ شركتي « غلف اويل » و« بريتيش بتروليوم » لشروط الحكومة الكويتية برفع نسبة سعر اعادة الشراء من ٩٣ ٪ الى ٩٤ر٨ ٪ .

فالمأمول ألا يسيطر الذعر على أقطار الحلقة الضعيفة الاعضاء في منظمة « أوبك » فترضخ هذه الاقطار للتهديدات الابتزازية الامريكية وبذلك تتحقق أماني الاستعماريين الامريكيين بانقسام صفوف أعضاء منظمة أوبك الى فريقين : فريق يصمد ويتصدى للتهديدات الامريكية قوامه الجزائر والعراق وليبيا وفريق ينصاع للمشيئة الامريكية وبذلك تنفجر منظمة أوبك من داخلها وتستفرد الاحتكارات الاستعمارية بأعضائها